مجلة المختار للعلوم الإنسانية 11 (1): 93-116، 2010

Research Article

Open Access

الدلالة الإفرادية والتركيبية للاسم

حليمة أحمد بيت المال[1]*

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة عمر المختار

Doi: https://doi.org/10.54172/naa94973

المستخلص : ينفرد الاسم بمجموعة خصائص وسمات تميِّزه عن قسيميه من أقسام الكلمة (الفعل والحرف)؛ إذ لا بد لكل كلامٍ مفيد من الاسم، ولا يمكن أن يقوم المعنى بدونه، وقد حمل الاسم قيمتين رئيستين، هما: القيمة الدلالية، بحمله معنى الثبات والاستقرار، بخلاف الفعل الذي يدل على الحال المتغيرة؛ لوجود عنصر الزمن فيه، والقيمة الوظيفية، بتحمُّله العبء الأكبر في التعبير عن المعنى؛ لانحصار معانٍ كثيرة فيه، لا يؤديها الفعل والحرف، وضمِّه جزءًا كبيرًا من كلمات اللغة، وهذا ما جعله مزدوج الدلالة، إفرادًا خارج السياق، وتركيبًا داخله، مع ما يحمله في الحالين من معانٍ ودلالات ووظائف، لا تقوم الجملة العربية بدونها، وقد استهدف البحث استقراء هذه الدلالات المتعددة من كتب النحو والبلاغة، في محاولةٍ لرصد تأثير الاسم على الجملة العربية، وبيان قيمته في تركيبها ودلالتها، بمنهج وصفيٍّ استقرائيٍّ، حاولت الباحثة باتباعه حصر المعاني الإفرادية والتركيبية التي يحملها الاسم.

الكلمات المفتاحية: الاسم، الدلالة، الإفراد، التركيب.

The Individual and Structural Connotations of Nouns

Halima Ahmed Bait Al Mal

Department of Arabic Language, College of Arts, Omar Al-Mukhtar University

Abstract: The noun possesses a set of characteristics and features that distinguish it from its two parts of the word (verb and letter). For every meaningful expression, the noun is essential, and meaning cannot be conveyed without it. The noun carries two main values: the semantic value, as it conveys the meaning of stability and permanence, unlike the verb, which indicates a changing state due to the element of time. Additionally, it holds the functional value, bearing the greater burden in expressing meaning, as it encompasses many meanings that cannot be fulfilled by verb and letter. It constitutes a significant portion of the language's vocabulary. This duality of significance makes the noun unique, both as an isolated element outside the context and as an integral part within it. It plays a crucial role in both contexts, carrying meanings, connotations, and functions, without which the Arabic sentence cannot be complete. The research aims to explore these diverse connotations through an examination of grammatical and rhetorical books. The goal is to observe the impact of the noun on the Arabic sentence, highlighting its value in structure and meaning. The researcher follows a descriptive and inductive methodology, attempting to categorize the individual and structural meanings attributed to the noun.

Keywords: Noun, semantics, individuals, structure.

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

الكلام كله على تنوعه واختلاف مضامينه يدور حول مرتكز واحد يتمثل في المسمَّيات جميعاً ، وعليه فلا بد لكل كلام مفيد من الاسم ، بل إن الكلام التام الفائدة قد يقوم بالاسم وحده ويستغني به عن الفعل والحرف(1) ، ومن هذا المنطلق تظهر أهمية الاسم بين أقسام الكلمة الثلاثة .

اختلف النحاة قديماً حول الأصل الذي اشتُق منه لفظ الاسم بين البصريين الذين جعلوه مشتقاً من السُمُوِّ الذي هو العُلُوُّ ، وبين الكوفيين الذين جعلوه مشتقاً من الوَسْمِ الذي هو العلامة(2) ، وسواءٌ سما الاسم على مسماه أم كان وسماً عليه ، فكلا الرأيين يؤدي معنى مشتركاً وهو عُلُوُّ الاسم وظهورُه سُمُوّاً أو سِيماءً ، هذا العلو تتسع دلالته في الاسم ليشمل سُمُوّاً عاماً على كل المعاني التي تقع تحته من المسمَّيات على اختلاف أنواعها ، بل يرى بعض النحاة(3) أن الاسم لا يسمو على مسماه بل يسمو بمسماه ؛ لأنه ((أبان عنه شخصاً وغير شخص فرفعه إلى رتبة الفاعل... وأخرجه إلى حالة الوجود ، إذ هو قبل أن يُنطق به غيرُ شيءٍ))(4) ، ويشمل أيضاً سُمُوّاً خاصاً على الفعل والحرف اللذين يكوِّنان معه أقسام الكلمة ؛ ((لأنه هو المسند إليه في اللغة ، فالحدث منه ، والصفة إليه ، وكل ما بقي يرتبط به ويتحرك في مجاله بأمره))(5) ؛ وأسبقيته في الوجود على الصفة والحدث جعلته المقدَّم عليهما .

ويمكن أن نحدد المنزلة التي يحتلها الاسم في وسطه من خلال القيم التي يحملها والتي تتمثل في :

القيمة الدلاليـــة : فالفرق بين الاسم والفعل كالفرق بين الثابت والمتغير ، من حيث دلالة كل منهما على أحد السابقَينِ ، فالاسم يفيد الثبوت ، والفعل يفيد التغيُّر والتجدُّد ، وهذا الفرق الدلالي بينهما يحدده وجود عنصر الزمن المحصَّل الذي يقيِّد الفعل ، بينما يخلو الاسم منه تماماً ، مما يجعل دلالته ((أشمل وأعم وأثبت))(6) من دلالة الفعل ؛ ذلك أن الاسم يعبِّر عن الحال الثابتة للأشياء ، بينما يعبِّر الفعل عن الحال العارضة المؤقتة بزمن محدد إما مضياً أو حالاً أو استقبالاً ، ولذا فإن النحاة يقررون ثبوت الدلالة ثبوتاً مطلقاً إذا كان طرفا المركب الإسنادي اسمين ، وهذا من الظواهر التي تنفرد بها العربية عن سائر اللغات التي توجب وجود الفعل في تراكيبها(7).

القيمة الوظيفية : إذ يتميز الاسم عن قسيميه بتحمله العبء الأكبر في التعبير عن المعنى ؛ وذلك لانحصار معانٍ كثيرة لا يؤديها الفعل والحرف ، كالدلالة على الفاعلية المفعولية والحالية وبيان النوع وتفسير المبهمات والدلالة الزمانية والمكانية المطلقة والغاية والاستثناء ، فضلا عن

انفراد الاسم بخصائص التعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع[8] ، مع قيامه بنفسه مستغنياً عن الفعل والحرف في بيان معناه ، وقد عبَّر سيبويه عن ذلك بقوله : ((الاسم أبداً له من القوة ما ليس لغيره)) [9] .

أقسام الاسم من حيث الدلالة

عند النظر في كتب النحو واللغة يظهر للنحاة تقسيمات عدة للاسم بشكل خاص ؛ نظراً لكثرة الأنواع المندرجة تحته ، ولكلٍّ نظرته الخاصة في تقسيمه ، فابن فارس[10] جعلها خمسة هي :

1 / الاسم الفارق : الذي يفرِّق بين ذاتين كرجل وفرس .

2 / الاسم المفارق : الذي يفارق صاحبه بحال جديدة كطفل .

3 / الاسم المشتق : الذي يقابل الجامد كذاهب ومكرم .

4 / الاسم المضاف : الذي لايظهر معناه كاملاً إلا بالإضافة إلى غيره ككل وبعض .

5 / الاسم المقتضي : الذي يستلزم وجوده وجود غيره كأخ وشريك وصديق .

وبعضهم بنى تقسيمه على أنواع الاسم من حيث درجة تمكنها من الاسمية ، بحيث يمكن أن تعدَّ مستويات للاسم تتخذ صفة التقسيم أو التنويع ، كما فعل علي ابن سليمان الذي جعل للاسم أربعة أقسام هي[11] :

1 / الاسم الظاهر : ويضم أسماء العلم وأسماء المعاني .

2 / الاسم المضمر : وعنى به الضمائر متصلة ومنفصلة .

3 / الاسم المبهم : وعنى به أسماء الإشارة .

4 / الاسم الناقص : وعنى به الأسماء الموصولة .

وأما السيوطي فقد قسمها على أربعة أقسام أيضاً ، غير أنه بنى تقسيمه على أساس المقابلة بين ما هو اسمٌ حقيقةً وما هو صفةٌ للاسم ، فالاسم عنده[12] :

1 / اسم عين : وهو اسم للذات غير المقيد بوصف كزيد ورجل .

2 / اسم معنى : وهو اسم للمعاني المطلقة كقيام وقعود .

3 / وصف عين : وهو للذات المقيدة كقائم وقاعد .

4 / وصف معنى : وهو وصف للمعاني المقيدة كجليّ وخفيّ .

أما هذا البحث فقد اختار تقسيماً للاسم يعتمد على أنواع الدلالة العامة التي يحملها الاسم والتي يمكن أن تكون على قسمين : دلالة إفرادية معزولة عن سياق الكلام ، ودلالة تركيبية عند اتصال الاسم بغيره ، وهذان القسمان تتفرع منهما أقسام أخرى حسب الدلالة الخاصة التي يحملها كل منهما ، على النحو الآتي :

أولاً : الدلالة الإفرادية

ويقصد بها تلك المعاني التي يحملها الاسم ويدل عليها خارج التركيب ، ويمكن تقسيمها إلى :

أولاً : **دلالة نوعية:** وهي الدلالة التي تقوم على تقسيم الاسم حسب نوعه ، وهذا التقسيم يوافق إلى حدٍّ بعيد تقسيم علي بن سليمان بصورة عامة ؛ كونه التقسيم الذي يحمل في مضمونه إشارة إلى مستويات الكلمات التي يصدق عليها مصطلح الاسمية ، ويشمل :

1 / **الاسم الظـــاهر** : وهو كل اسم دل بلفظه على مجرد ذاته ، وبإعرابه على صريح معناه ، وسُمِّي ظاهراً لظهوره وتجليه واستغنائه بنفسه عمَّا يفسره(13) ، وهذا النوع يضم الدلالات الاسمية الآتية :

أ – **دلالـــة العَلَميـــة** : هو اسم يعيِّن مسماه تعييناً مطلقاً غير مقيَّد بقرينة لفظية أو لحظية ؛ لاستغنائه بذاته عن القرائن بكليتها(14) ، ويصدق مسمَّى العلم على(15) :

_ **علم الشخص** : وهو ما خُصِّصَ في أصل الوضع بفرد واحد فلا يتناول غيره من أفراد جنسه يعني الواضع معرفة آحاده و كان له وجود خارجي متعيِّن مفرداً كان كزيد وفاطمة أم مركباً بأنواعه كعبد الله وسيبويه وتأبط شراً ومعدي كرب ، سواءٌ كان هذا العلم مرتجلاً أم منقولاً ، اسماً كان أم لقباً أم كنيةً .

_ **علم الجنس** : وهو ما تناول الجنس كلَّه غير مختصٍّ بواحد بعينه من أفراد الجنس الواحد فلا يعني الواضع معرفة آحاده ، ككسرى لكل من تولى ملك فارس ، وتُبَّع لكل من حكم اليمن ، وفرعون لكل من تولى حكم مصر ، ويكون اسماً كثُعالة للثعلب وذؤالة للذئب ، ويكون كنية كأم عامر للضبع وأبي الحارث للأسد ، ويكون لقباً كالأخطل للهر ، ويكون أيضاً علماً على المعاني الذهنية غير المحسوسة كبَرَّة علماً على البر ، وأم قشعم علماً على الموت ، وسبحان علماً للتسبيح(16) .

_ **العلم بالغلبة** : وهو تخصيص أحد المشتركين أو المشتركات في شائع اتفاقاً ، كتخصيص عبد الله بابن عمر ، والكعبة بالبيت ، ويثرب بالمدينة ، ومصنَّف سيبويه بالكتاب(17) .

ب _ **دلالة الجنسية :** ويقصد بها دلالة الاسم على التذكير أو التأنيث ، سواءٌ كان الاسم عاقلاً أم غير عاقل ، جامداً أم مشتقاً ، وهما معنيان من المعاني التي تختص بهما الأسماء[18] ، ويقول النحاة[19] : إن الأصل في الأسماء التذكير ، والتأنيث فرعٌ عليه ، بدليل أنه ما من شيءٍ يُذكَّر أو يؤنَّث إلا ويُطلق عليه لفظ (شيء) وهذا اللفظ مذكر ، ولما كانت الأصول دائماً لا تحتاج إلى علامات تميزها ، فلا توجد للمذكر علامة تميزه لا لفظاً ولا تقديراً[20] ، بخلاف المؤنث الذي تتعدد علاماته ؛ كونه فرعاً عن أصل لا بد أن يتميز عنه بشيء ، وللمؤنث علامات تدل عليه ، تتلخص في الألف المقصورة كحُبْلى وسُعْدى ، والممدودة كحمراء وعلياء ، والتاء في بعض معانيها كفاطمة وقائمة ، والغالب في التاء أنها تفصل بين صفة المذكر وصفة المؤنث[21] ، ويستدل على تأنيث ما لا يشتمل على علامة ظاهرة بالضمير العائد والصفة والتصغير ، وهذا الأخير يرد الأشياء إلى أصولها .

ج _ **دلالة الأمكنية :** وهي الدلالة التي تتضح بها درجة توغُّل الاسم في معنى الاسمية ، وقد قسَّم النحاة الاسم إلى ثلاث طوائف : الاسم المتمكن الأمكن : وهو ما كان معرباً قابلاً لظهور جميع الحركات الإعرابية والتنوين ويسمى أيضاً المنصرف ؛ لأنه استوفى تمكنه في الاسمية بالتنوين الذي هو ((علامة الأمكن عندهم والأخفِّ عليهم))[22] ، وهذا النوع تمثله أغلب الأسماء العربية ، والاسم المتمكن غير الأمكن : وهو الذي أشبه الفعل من حيث عدم قبوله لعلامة الجر (الكسرة) وعدم قبوله التنوين ؛ بوصفهما العلامتين الأبرز للاسم بصورة عامة ، هذا النوع يمثله الاسم الممنوع من الصرف الذي لا يقبل الجر بالكسرة ولا يقبل التنوين ، والاسم غير المتمكن غير الأمكن : وهو الذي أشبه الحرف من حيث التزامه بحركة واحدة يبنى عليها غير قابلة للتغيير بتغير الحالات التي يقع فيها الاسم ويشمل جميع المضمرات والمبهمات وبعض الظروف وأسماء الاستفهام والشرط[23] ، وهناك طائفة أخرى تضم من الأسماء ما كان معرباً ، بمعنى أنه يُرفع ويُنصب ويُجر ولكن بعلامات مقدرة على أواخرها ؛ وعلة التقدير عدم قبول حرف الإعراب لظهور هذه العلامات بعضها أو كلها ، فالأول : الاسم المنقوص الذي نقص منه الرفع والجر دون النصب كالقاضي والداعي والهادي ، والثاني : الاسم المقصور الذي يقصر عن أوجه الإعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر ؛ لأن آخره ألف ساكنة كالفتى والهدى والعصا ، وكلاهما اسم معرب منصرف يقبل الحالات الإعرابية كلها دون علاماتها[24] .

2 / الاسم المضمر : وهو كل اسمٍ دلَّ باختلاف صيغه على اختلاف معانيه ، وسُمِّي مضمراً ؛ لأنه كناية عن الاسم الظاهر طلباً للاختصار(25) وذلك بتعيين مسمَّاه مع الإشعار بتكلُّمه أو خطابه أو غيبته(26) ، ولذلك يسميه الكوفيون الكناية(27) ، ويضم الاسمُ المضمر جميعَ الضمائر المتصلة والمنفصلة موزعةً بين ضمائر للرفع وضمائر للنصب وكلتاهما تتنوع بين المتصلة والمنفصلة وضمائر للجر وهذه لا تكون إلا متصلة ، وتتميز الضمائر بكونها تؤدي وظيفتها ظاهرة ومستترة ، وقد بُنيت جميع الضمائر ؛ نظراً لتنوعها بين متصلة ومنفصلة ، ودلالتها على أنواع الإعراب الثلاثة الخاصة بالاسم ، فبعضها للرفع وبعضها للنصب وبعضها للجر مع دلالتها على المفرد والمثنى والجمع بنوعيهما ، وهذا التنوع الدلالي في الضمير أغنى عن إعرابه(28) .

3 / الاسم المـــبهم : وصفُ الإبهام يُطلق على أربعة أنواع من الأسماء المبنية ، ويعني خفاءَ الدلالة المحددة لهذه الأسماء ، ولذا صحَّ وقوعها على كل شيء(29) ، فلا تتعين لمحدَّدٍ مطلقاً مما جعلها كثيرة الورود في الكلام ، وقد شُبِّهَت دلالتها بدلالة حروف المعاني التي تُحدث فيما دخلت عليه معنى(30) ، ويفترق الاسم المبهم عن الاسم المضمر من ناحية المبيِّن الذي يزول به الغموض الدلالي في الاثنين ، فالمضمر يبيَّن بالاسم الظاهر الواقع قبله ، بينما يبيَّن الاسم المبهم بالواقع بعده ، سواءٌ كان ما بعده مفرداً أم تركيباً.

ويقع الإبهام على اسم الإشارة والاسم الموصول واسم الشرط واسم الاستفهام ؛ لاشتراكها جميعاً في الدلالة العامة ، ولكنْ ثمة فروق تميِّز كل نوع عن الآخر على النحو الآتي :

1 / **دلالة الحضـــور:** ويتميز بها اسم الإشارة ، وتعد دلالة شرطية للمشار إليه ، فلا يُشار إلى ذات إلا حال حضورها ، فإذا غابت انتفت الإشارة إليها، سواءٌ كانت الإشارة حسية أم معنوية .

ويتنوع المشار إليه بين المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ، وبين المشار إليه قريباً ومتوسط البعد وبعيداً تستوي في ذلك الإشارة المكانية وغير المكانية ، وذلك بزيادة كاف الخطاب واللام المسماة بلام البعد ، فيقال : هنا وهناك وهنالك للمكان ، وذا وذاك وذلك لغير المكان(31) .

واسم الإشارة معرفة على الرغم من إبهام دلالته ؛ وذلك لأن قولي : هذا زيدٌ ، بمنزلة قولي : الحاضر زيدٌ ، بنيابة اسم الإشارة مناب الاسم المعرَّف بأل(32) .

2 / دلالة الافتقار :وهي المميزة للاسم الموصول الذي بُني لعلة الافتقار إلى مكمِّل يأتي بعده ؛ ولذا سُمِّي موصولاً ، هذا الافتقار في الموصول يعد نقصاً في دلالته الاسمية ، فلا يمكن أن يكون بمفرده جزء جملة كغيره من الأسماء ؛ وسبب نقصان الدلالة الاسمية فيه احتياجه إلى الصلة

والعائد عليها ، أي : صلاتٌ يُوصل بها وضمائر تعود عليه لتربط الصلة به(33) ؛ حتى يصح مجيئه ركناً في الجملة .

وقد أشبه حرف المعنى من حيث نقصان الدلالة وعدم ظهورها تامة في ذاته دون اتصاله بما بعده ، والفرق بينهما أن الحرف يدل على معنى في غيره ، بينما يدل الموصول على معنى مع غيره ؛ فمعنى الاسم الموصول لايظهر بتمامه إلا بالصلة الواقعة بعده باشتراط علم السامع بها وحصولها عنده(34) ، والتي قد تكون جملة أو شبه جملة ، فإذا وُصل بها فقد تمت دلالته الاسمية ، وهذا الشبه هو علة بناء الموصول سوى (أيّ) فإنه معرب في بعض أحواله ، والأسماء الموصولة هي : الذي – التي – اللذان – اللتان – الذين – الأُولى – اللاتي واللائي واللواتي – مَنْ – ما – أيّ – ذا بعد ما الاستفهامية – ذو التي بمعنى (الذي) في لغة طيء – الألف واللام ، وكما يتضح فإن لكل منها دلالة نوعية تتعلق بالتذكير والتأنيث ودلالة عددية تتعلق بالإفراد والتثنية الجمع .

3 / دلالة الاشتراك : وهي لعدد من الألفاظ التي تضمها دلالة عامة واحدة ولكن يشترك أكثر من باب نحوي في استخدامها ، وما ذاك إلا لتعدد دلالتها ووظيفتها النحوية ، فبعضها يشترك في دلالة الاسمية ويفرق بينها المعاني الخاصة التي يحددها سياق الكلام وكونها عاملة أو معمولة ، و بعضها يأتي اسماً ويأتي حرفاً ، ومنها :

ـ مَنْ : ولها ثلاث وظائف تؤدي معاني مختلفة ، فتأتي موصولة كما سبق ، وتأتي استفهامية ، وتأتي شرطية ، وتأتي نكرة موصوفة ، وجميعها تختص بأولي العلم(35) سواءٌ كان مفرداً أم مثنًى أم جمعاً بتذكير الجميع وتأنيثه ، كما أنها تؤدي بعض وظائف الاسم النحوية من حيث صحة وقوعها مبتدأً وخبراً وفاعلاً ومفعولاً ومجروراً بالحرف ، كما أن الضمير يعود عليها كالاسم.

ـ مـــا : وهو مما يأتي اسماً ويأتي حرفاً ، ويحدد أحدَهما وجودُ الضمير العائد أو عدم وجوده وقرينة الكلام(36) ، وهي اسماً تُستخدم لما لا يعقل ، ولصفات من يعقل في الشرط خاصة ، وقد يُتوسع في استعمالها فتستخدم للعاقل أيضاً .

وتشترك (ما) مع (مَنْ) في إبهامها ، وتتميز عنها بكونها تقع على كل شيء ، فهي بذلك أعم منها ولذا يكثر استخدامها في الكلام ، وتأتي على أربعة أنواع : موصولة ، واستفهامية ، وشرطية ، ونكرة موصوفة وغير موصوفة(37).

ـ **أيٌّ :** وتعني : تبعيض ما أضيفت إليه ولذا فإنها تلزم الإضافة[38] ، وتكون للعاقل ولغير العاقل وهي بهذا جمعت دلالة (من) و(ما) معاً في لفظها ، ولها أربعة معانٍ كلها اسمية ، فتأتي : موصولة ، واستفهامية ، وشرطية ، وموصوفة عندما تكون وُصْلة لنداء ما فيه أل ، وفي جميع أحوالها تكون معربة فتأتي مرفوعة ومنصوبة ومجرورة إلا إذا كانت موصولة مضافة قد حُذف صدر صلتها فإنها حينئذٍ تبنى على الضم ، كما في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُتِيّاً ﴾ سورة مريم الآية (68) .

ـ **متى وأين :** اسمان من الظروف مبهما الدلالة اختص الأول بالزمان واختص الثاني بالمكان ، وهذه الدلالة المطلقة هي التي أجازت وقوعهما على كل أسماء الزمان والمكان ؛ إيجازاً واختصاراً ، ويأتيان لأداء معنيين اسميين هما : الشرط والاستفهام ، وهما في الحالتين يكونان في محل نصب على الظرفية الزمانية أو المكانية[39] ، وقد تدخل عليهما (ما) الزائدة المؤكدة في الشرط فتزيدهما إبهاماً وعموماً ، قال ابن يعيش : ((فإذا دخلت عليهما (ما) زادتهما إبهاماً ، وازدادت المجازاة بهما حسناً))[40] ، وهناك ظروف تشابههما في الدلالة والاستخدام ، فـ (أيَّان) تشابه (متى) في إبهامها ، غير أن الأولى تفيد الاستقبال مع إرادة التعظيم والتفخيم لأمر الزمان الذي تعبِّر عنه ، ومن ذلك استخدامها في القرآن الكريم في الاستفهام عن يوم القيامة في قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾ سورة النازعات الآية (41) ، والثانية تفيد المضي والاستقبال ؛ ولذا فهي أكثر شيوعاً واستخداماً ، أما (أين) فتشابهها (أنَّى) في الدلالة ، والفرق بينهما أن الثانية أكثر عموماً من الأولى ؛ ((فإن إطلاق الألف قد يدل على سعة المكان فيها))[41]

ثانياً : **دلالـــة عدديـــة :** لبعض الأسماء التي وضعت للدلالة على عدد المسمى ، وهذه الدلالة العددية تأتي على نوعين :

دلالة إجمال : وتأتي بها صيغ الإفراد والتثنية والجمع التي تختلف باختلاف صيغة الاسم ونوعه من حيث الصحة والاعتلال ، وتتضح دلالتها العددية من لفظ المعدود ، فالمفرد ما دل على واحد أو واحدة سواءٌ كانت الدلالة بالأصل أم بالاشتقاق الذي يمثله اسم المرة الدال على حدوث الشيء مرة واحدة المصاغ قياساً على (فَعْلَة) ، والمثنى ما دل على اثنين أو اثنتين ، والجمع ما دل على ثلاثة فأكثر مذكراً كان المجموع أم مؤنثاً ، سواءٌ صحت بنية مفرده أم تغيرت بالزيادة أو النقص أو بتغيُّر حركة أحرفه دون نقص أو زيادة فيها ، ويفرِّق بين الدلالات الثلاثة علاماتٌ لفظيةٌ تلحق

الاسم ، كالألف والنون للمثنى ، والواو والنون لجمع التصحيح المذكر والألف والتاء لمثيله المؤنث وفق شروط وُضعت لصحة جمع الاسم جمع تصحيح ، وهناك صيغ صرفية تخص الأسماء المجموعة جمع تكسير تختلف باختلاف صيغة الاسم ومادته ، ويخرج من باب التثنية والجمع المركباتُ الاسمية بأنواعها وجميعُ الأسماء المبنية إلا ما ورد مثنى ومجموعاً في باب اسم الإشارة والموصول (اللذان واللتان والذين واللائي/هذان وهاتان وهؤلاء) .

وتشترك التثنية والجمع في كونهما تجمعان الأسماء المتماثلة أو المتغايرة(42) والتي يجمعها العطف وتضمانها في لفظ واحد ؛ لغرض الإيجاز والاختصار ودفع التكرر في الكلام ((إذ كان التعبير باسم واحد أخف من الإتيان بأسماء متعددة))(43) فكلاهما عبارة عن لفظ واحد استُغني به عن عطف الآحاد ، ويفرِّق بينهما القدر العددي الذي يعبران عنه .

إلا أن هذه الدلالة ليست مطلقة تماماً ، فقد يرد اللفظ مفرداً لمعنى الجمع ، ومن ذلك ورود لفظ (الطفل) في كتاب الله مفرداً مراداً به الجمع في قوله تعالى:﴿ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ﴾ سورة غافر الآية (68) ، قال ابن عاشور: ((الطفل : اسم يصدق على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث ... وقد يطابق فيقال : طفل وطفلان وأطفال))(44) ، وقد يرد اللفظ مجموعاً لمعنى مثنى أو مفرد ، فمن ذلك ما أورده السيوطي من قولهم : ألقاه في لهوات الليث ، وإنما له لهاة واحدة ، وقولهم في المرأة : إنها لبيِّنة الأجياد وما لها إلا جيد واحد ، وقولهم : هو رجل عظيم المناكب وغليظ الحواجب وشديد المرافق ، وليس له سوى منكبين وحاجبين ومرفقين ، وأحياناً يرد اللفظ الواحد دالاً على التثنية والجمع ، ولا يفرق بينهما إلا حركة آخره ، وقد ذكر أهل اللغة منها : الصِّنْو والقِنْو والرِّئْد وجميعها بمعنى : المِثْل : فيقال في تثنيتها وجمعها أيضاً : صِنْوان وقِنْوان ورِئْدان ، ولكن نون التثنية مكسورة ونون الجمع مضمومة(45) .

وكما يتضح فإن صيغ الإفراد والتثنية والجمع تحمل دلالة العدد ودلالة المعدود في لفظ واحد .

دلالة تعيين : وتختص بها أسماء العدد الذي تفرد له المصنفات النحوية باباً كاملاً ، وهي عبارة عن أسماء وُضعت أصلاً لتؤدي وظيفة الإحصاء بصيغ تمثل كل واحدة منها الدلالة على عدد واحد فقط ، وتعتمد الأعداد على اثنتي عشرة كلمة هي أصول الأعداد كلها (الآحاد والعشرات والمئات والألوف) ، وكل منها تتشكل من تسعة عقود ، ومن هذه الأصول تتكون الأعداد من أولها إلى ما لا نهاية(46) ، منها العدد المفرد وتمثله الأعداد من الواحد إلى العشرة – وهي التي تأتي بصيغها الأصلية وبصيغة اسم الفاعل الذي يحمل معنى الوصف بالعدد – وألفاظ العقود ،

ومنها المركب المزجي العددي وتمثله الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر، ومنها المعطوف على ألفاظ العقود.وهذه الأسماء تحمل دلالة العدد دون المعدود ، ولذا كان لزاماً أن يُشفع العدد باسم يدل على نوع المعدود، وله أحكامه المعلومة من حيث المطابقة وعدمها في التذكير والتأنيث .

وهناك ألفاظ تشترك مع العدد في الدلالة ولكنها دلالة مبهمة يكنى بها عن العدد ، وهي ثلاثة أسماء :

ـ كم : اسم يأتي استفهاماً وخبراً كناية عن العدد المبهم في المقدار والجنس(47) ، تقع على القليل والمتوسط والكثير إذا كانت استفهامية ، وتكون بمعنى (كثير) إذا كانت خبرية ؛ لإرادة الافتخار والتكثير(48).

ـ كأين : اسم يحمل دلالة كم الخبرية ويزيد عليها بدلالة التفخيم والتعظيم والتوكيد ، ولذا تلازمها (مِنْ)(49) .

ـ كذا : مركبة من كاف التشبيه واسم الإشارة (ذا) وأصبحت كلمة واحدة بعد أن اختفت فيها دلالة التشبيه وبقيت دلالة الإشارة إلى ما في ذهن المتكلم من العدد المبهم عند السامع فصارت تحمل دلالة (كم) في الكناية عن العدد المبهم(50).

ثالثاً : دلالة زمنية : عندما وضع النحاة حدود أقسام الكلمة نصوا على أن الدلالة الزمنية خاصية تميز بها الفعل ببنيته عن الاسم والحرف اللذين يخلوان تماماً منها ، وجعلوا خلوَّ الاسم من الزمن خاصية تميزه عن الفعل بمعنى ثبوت الحقيقة أو الصفة فيه على وجه الاستمرارية والدوام دون التجدد والتحول ، بخلاف الفعل الذي يدل بنفسه على الحدث وزمن حصوله مما يعطيه صفة التغير والتجدد ، ولكن عندما قال النحاة ذلك لم يجعلوا دلالة الزمن فيه مطلقة ، وإنما قيدوها بصفة (المُحَصَّل) ـ بتعبير ابن السراج(51) ـ بمعنى : المقيد بالمضي أو الحال أو الاستقبال ، فلا يوجد في العربية فعلٌ يحمل دلالة زمنية مطلقة(52) ، فقد يتخصص بنفسه لزمن محدد ، وقد يعينه الحرف أو السياق في ذلك .

وعلى الرغم من صحة ما سبق ، إلا أن الزمن يفرض وجوده في غير الفعل ، فإذا كان الفعل موضوعاً للدلالة على الأزمنة الثلاثة الرئيسة (المضي والحال والاستقبال) بالأصالة والصيغة ، فإن ألفاظاً أخرى في العربية تولت مهمة التعبير عن الزمن أيضاً ، بعضها على سبيل التفصيل

والتعيين ، وبعضها على سبيل الإطلاق ، وجميع هذه الألفاظ داخلة في مُسمَّى الاسم ، ومما يدل على لمح هذه الدلالة الزمنية في بعض الأسماء تعريف ابن عصفور للاسم بأنه : ((لفظ يدل على معنى في نفسه ، ولا يتعرض ببنيته لزمان))[53] ويمكن تقسيمها على قسمين :

<u>الأول : دلالة مفردة</u> : وهي للظروف خاصةً ، والظرف هنا إطلاق مجازي[54] على الألفاظ الدالة على زمان وقوع الحدث ؛ ((وإنما سُمِّيت بذلك لأن الأحداث تكون فيها وهي تحتويها كما تكون الأشياء في الآنية))[55] ، ولقد تنوعت مصطلحات النحاة المعبرة عنه ، فجمهورهم يسميه : المفعول فيه ، ويسميه الفراء : المحل ، أما الكسائي فيطلق عليه اسم : الصفة[56] وهو _ بجميع التسميات _ ما انتصب من أسماء الزمان متضمناً معنى (في) الظرفية دون لفظها[57] باطراد مع جميع الأفعال ، وهو شرط لإطلاق مصطلح الظرف على كل اسم دل على الزمان بالوضع ، وإلا انتفت عنه هذه الظرفية ليكون اسماً للزمان فقط لا يفيد معنى وقوع الحدث فيه ، وعندها يصح مجيئه فاعلاً : ذهب وقتُ الشباب ؛ فالوقت هنا ذاهب ولم يقع الذهاب فيه ، ومفعولاً به : أخاف يومَ القيامة ؛ فالخوف ليس في يوم القيامة وإنما يحصل قبل مجيئه ، ومبتدأً : يومنا مشرقٌ ؛ فليس فيه وقوع للحدث ، ومجروراً بالحرف إذا صُرِّحَ به : نحن في وقتٍ طيبٍ .

ويتضح الفرق بين الظرف والفعل من حيث الدلالة الزمنية فيهما ، أنها في الفعل دلالة صرفية بصيغته ، أما في الظرف واسم الزمان بشكل عام فهي دلالة معجمية بالوضع وليست صرفية بالصيغة كالفعل .

وتأتي ظروف الزمان على اعتبارين :

الأول : من حيث المعنى باعتبار الإطلاق والتقييد :

الظرف المبهم : وهو ما دل على زمن غير مقدر، مثل : حين ووقت وزمان ومدة.

الظرف المختص : وهو ما دل على زمن مقدَّر بالعلمية مثل : رمضان أو الإضافة مثل : زمن الشتاء أو بـ (أل) مثل : سرتُ اليوم أو بالعدد مثل : سرتُ يومين[58] .

الثاني : من حيث الوظيفة باعتبار التمكُّن وعدمه[59] :

الظرف المتصـــرف : وهو كلُّ متمكِّن من الظروف صحَّ مجيئه ظرفاً وغير ظرف ، فينتصب على الظرفية حيناً ، ويأتي بوظيفة الاسم حيناً فلا يتضمن معنى (في) الظرفية وعندها يكون مبتدأً

وفاعلاً ومفعولاً ومجروراً بالحرف ، ومن ذلك أسماء السنين والشهور والأيام والليالي مما تتعاقب عليه الألف واللام والإضافة.

الظرف غير المتصرف : وهو ما لا يستعمل إلا ظرفاً أو شبه ظرف بصحة مجيئه مجروراً بـ(مِنْ) ، فالأول مثل : سَحَر إذا أريد به سحر يوم بعينه ، وقط وعوض ، والثاني مثل : قبل وبعد .

وهي جميعاً مبهمةً ومختصةً ، متصرفةً وغير متصرفةً تدلُّ على الزمان فقط دون الحدث الذي وقع فيه .

<u>الثاني : دلالة مركبة</u> : وتحملها الأسماء المشتقة ، وتكون دلالتها الزمنية على مستويين:

دلالـــــة أساســـــية : وهي لأسماء الزمان المشتقة التي صيغت من ألفاظ الأحداث على وزن مخصوص للدلالة على الزمان الذي وقعت فيه ؛ إيجازاً واختصاراً؛ لأنها صيغة دالة على الزمن الذي أُخذ من مادة الحدث ، فكانت بذلك حاملة لمعنى الحدث وزمن وقوعه ، ((ولولاها لزمك أن تأتي بالفعل ولفظ المكان والزمان))(60) ، وتختلف طريقة صوغه من الثلاثي وغيره ، مثل : مطلَع _ مشتَى _ موسِم _ مولِد – موعِد _ مُلتقى _ مُرتقى ، وهذه الصيغ قد تتعدد دلالتها لتشمل الدلالة على الزمان والمكان والمفعول والمصدر ، ويفرق بين هذه المعاني سياق الكلام ، ويلاحظ أن دلالة الزمن فيها غرض أساسي سيقت له هذه الأسماء .

دلالة ثانوية : وهي لبعض المشتقات الأخرى التي وُضعت لتؤدي غرضاً أساسيّاً ليس للزمن حظ فيه ، ولكنه يُلحظ فيها من خلال السياق ، وهي :

1 / المصدر : ويشمل المصدر الصريح وهو اسم مشتق للدلالة على الحدث المجرد ، والمصدر المؤول وهو ما تكوَّن من الحرف المصدري والفعل بأنواعه الثلاثة ؛ ليقع موقع الاسم المفرد فيأتي بالوظائف النحوية التي يأتي بها الاسم في الجملة .

ويتفق النحاة على أن المصدر الصريح يأتي في الكلام نائباً عن الظرف في مثل قولهم : أتيته غروب الشمس مَقْدَمَ الحاج وخفوق النجم ، أي : وقت الغروب ووقت قدوم الحاج ووقت خفوق النجم(61) ، ولذا فهو في مثل هذه الأمثلة منتصب على الظرفية الزمانية غير المباشرة بتقدير المضاف المحذوف ؛ لتضمنه معنى الظرف الذي يعبِّر عنه تقدير (في) ، ويأتي أيضاً نائباً عن الفعل فيعمل في ما وقع بعده ، فيرفع الفاعل وينصب المفعول به ، هذه النيابة عن الظرف والفعل جعلت عنصر الزمن حاضراً من حيث المعنى في المصدر، ولكنه زمن مطلق غير مقيد ؛ ((لأنه ليس في صيغته ما يدل على تحديد زمن))(62) ، فإذا عمل فيما بعده من دون تقييد بزمن فإن

دلالته تشمل المضي والحال والاستقبال معاً ، مثل : صبرك خيرٌ لك ، إذ لا يمكن تمييز زمن الصبر وتحديده من صيغة المصدر ، ولكن إذا قُيد بلفظ دال على الزمان فإنه يعمل حسب الزمن المذكور معه ، كأن تصاحبه أمس أو اليوم أو غداً ، فتقول : أريد إكرامَ عمرٍو أخاه أمسِ أو اليومَ أو غداً ، أما المصدر المؤول فإنه يفيد الدلالة على أنواع الأزمنة الثلاثة ، بناءً على نوع الفعل المصاحب للحرف المصدري ، فنقول : يسرني أنْ ذهبتَ أو أنْ تذهبَ أو أنَّك ستذهبُ(63) .

2 / اسم الفاعل : وهو اسم مشتق للدلالة على الحدث والحدوث وفاعله(64) ، يجري مجرى الفعل في التعدية واللزوم والعمل مقدماً ومؤخراً في الرتبة ، وهذه المشابهة القوية بالفعل جعلت الكوفيين يعدونه فعلاً أطلقوا عليه اسم (الدائم) .

ويتفق النحاة على أن اسم الفاعل أشبه الفعل المضارع لفظاً ؛ لأنه يجري على لفظ المضارع في حركاته وسكناته(65) .

ويأتي اسم الفاعل للدلالة على الأزمنة الثلاثة بجانب دلالته الأساسية على الحدث وفاعله ، وبها يتحدد إعمال اسم الفاعل عمل فعله المشتق منه أو عدم إعماله ، فإذا أريد به مضي الحدث فإنه يضاف إلى معموله إضافة معنوية(66) ، فيصبح بمثابة الحقيقة الثابتة بمضيها ، وإذا أُرِيدَ به زمن الحال أو الاستقبال نوِّن وعمل فيما بعده ؛ لأنه يحمل معنى نية القيام بالحدث ولمَّا يقع بعد ، ففرق في الزمن بين قولنا : أنا صائمُ يومِ الخميس ، وقولنا : أنا صائمٌ يومَ الخميس ، قال الفراء: ((أكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل ، فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة))(67) ، ولما كان تنوين اسم الفاعل دالاً على الزمنين (الحال والاستقبال) فإن تحديد أحدهما يتم بإيراد كلمة تدل على تعيين الزمن المراد مثل اليوم أو الساعة أو الآن للحال ، وغداً للمستقبل(68) .

وعلى الرغم من قوة الشبه بينه وبين الفعل إلا أن دلالته على تغير الحدث وتحوله أقل من دلالة الفعل عليه ، وبذا يعد اسم الفاعل من حيث دوام الصفة وعدم دوامها واقعاً بين الفعل الذي يفيد التغير والتحول مما ينفي ثبوت الصفة أو الحدث ، وبين الصفة المشبهة التي تفيد ثبوت الصفة على وجه الاستمرارية والدوام لصاحبها ، فـ (طويل وقصير) صفات ثابتة غير قابلة للتحول عن المتصف بها ، بخلاف (قائم وصائم) التي تفيد ثبوت الصفة في صاحبها إلى أجل(69) .

ثانياً : الدلالة التركيبية

ويقصد بها ذلك النوع من المعاني الذي لا يظهر إلا إذا كان الاسم في حالة تركيب ، أي في سياق جملة سليمة اللفظ والمعنى تحدد أجزاءها معنًى ووظيفةً ، بحيث لا يمكن لَحْظُ هذه المعاني والوظائف النحوية للاسم في حال انعزاله خارج البناء التركيبي ؛ لأن الكلمة بوجه عام في حال انفرادها مفتوحة الدلالة لا تدل على معين ، يقول ابن الأثير : ((واعلم أنَّ تفاوت التفاضل يقع في تركيب الألفاظ أكثر مما يقع في مفرداتها ؛ لأن التركيب أعسر وأشقُّ ، ألا ترى ألفاظ القرآن الكريم _ من حيث انفرادها _ قد استعملتها العرب ومن بعدهم ، ومع ذلك فإنه يفوق جميع كلامهم ويعلو عليه ، وما ذلك إلا لفضيلة التركيب))[70] وتتضح أهمية التركيب وقيمته بالنسبة للكلمة من خلال إبراز وظيفتين إحداهما مترتبةٌ على الأخرى :

1 / الوظيفة الإبلاغية : وهي المعبَّر عنها بالوظيفة النحوية التي يجلبها موقع الاسم في الجملة ويُبيِّنها الإعراب ، وقد تفرَّد الاسم بجملة من الوظائف النحوية التي يؤديها في الجملة بالأصالة ، بل إن العبء الأكبر في الوظائف يتحمله الاسم كما مر سابقاً ، ويمكن بيانها موجزةً من خلال الدلالات[71] الآتية :

1 / الإســناد : من أبرز خصائص الاسم أن يتوقف وجودُ الفعل والصفة على وجوده ، فالفعل صادر منه والصفة متعلقة به ، وبهذا يُستدل على تميُّز الاسم بقوة الحضور في الكلام مع الفعل والحرف ، وهو ما يعبر عنه أهل النحو بالإسناد ، فالاسم يأتي مسنداً ومسنداً إليه ، والفعل لا يأتي إلا مسنداً ، أما الحرف فلا يوصف بالإسناد مطلقاً .

والإسناد عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة التي يحسن السكوت عليها[72] ، وتتمثل الوظائف النحوية الاسمية التي يضمها الإسناد فيما يطلق عليه نحوياً **(العُمَد)** التي تمثِّل ركني الإسناد على اختلاف الضبط والإعراب ، وهي التي يقوم عليها بناء الجملة اللفظي والمعنوي[73] :

1 / المبتدأ : في الجملة الاسمية .

2 / اسم النواسخ الفعلية : كان وأخواتها وكاد وأخواتها .

3 / اسم النواسخ الحرفية : إن وأخواتها ولا النافية للجنس والحروف العاملة عمل ليس.

4 / الفاعل : في الجملة الفعلية .

2 / **التخصـــيص** : وهو معنى تتحمله مجموعة من الأسماء التي أطلق عليها النحاة مصطلح (الفضلات) ؛ لأن الكلام يستقل ويستقيم بدونها ، ولكنها تأتي في الكلام تقييداً لعلاقة الإسناد ((يعبر كل منها عن جهة خاصة في فهم الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة))(74) ، شاملةً المنصوبات الاسمية المتمثلة في :

1 / المفاعيل الخمسة: المفعول به – المفعول معه – المفعول لأجله – المفعول فيه (الظرف) – المفعول المطلق ، وكلٌّ منها مسؤولة عن معنًى إضافي يُزاد على الجملة الأساسية الواقعة فيها .

2 / الحال : المسؤول عن بيان الهيئة .

3 / التمييز : المسؤول عن تفسير الاسم المبهم المتقدم عليه .

4 / المستثنى : الخارج من حكم ما سبق أداة الاستثناء .

3 / **التبعية** : ويمثلها ما يُعرف بالتوابع الأربعة (النعت والتوكيد والبدل والعطف) ، وتبعيتها تكون للاسم المتقدم عليها بموافقتها له في التعيين (التعريف والتنكير) والنوع (التأنيث والتذكير) والعدد (الإفراد والتثنية والجمع) والعلامة الإعرابية (الفتحة والضمة والكسرة) .

4 / **النسبة** : وهي من القيم الخلافية التي تميز الاسم عن قرينيه ، وتدل على الحالة الإعرابية المميزة للاسم وهي : الجر ، وتأتي النسبة على نوعين :

1 / بالحرف : حروف الجر على اختلاف معانيها تحمل وظيفة واحدة هي تعليق الاسم الواقع بعدها بالاسم أو الفعل السابق عليها.

2 / بالاسم : وهي الإضافة التي تمثِّل العلاقة الرابطة بين اسمين لغرض تعريف الأول بالثاني إذا كان معرفة أو تخصيصه إذا كان نكرة(75) .

2 / **الوظيفة البلاغية** : عندما وضع عبد القاهر الجرجاني كتابه في البلاغة جعل أساسها وسِرَّها ومدارها ومحتكمها (النظم) الذي يمثله تعليق الكلم الثلاثة (الاسم والفعل والحرف) بعضها ببعض، وذلك بتوخِّي معاني النحو فيما بين الكلم ، بوضع الكلام بمقتضى قوانين النحو وأصوله ، يقول الجرجاني شارحاً: ((فلا ترى كلاماً قد وُصف بصحة نظم أو فساده ، أو وُصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة ، وذلك الفساد ، وتلك المزية، وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، وباب من أبوابه))(76).

وليس يخفى على أهل اللغة ودارسيها قدر الصلة بين النحو والبلاغة ، فكلاهما يعتمد على دراسة الكلم المركبة ، إلا أن وجود النحو بقواعده وضوابطه وقوانينه يجب أن يسبق البلاغة ، بل

علوم اللغة بشكل عام ؛ لأن النحو ((هو أول ما ينبغي إتقان معرفته لكل أحد ينطق باللسان العربي ؛ ليأمن مَعَرَّة اللحن))[77] ، ولذا قالوا : كلُّ بليغٍ نحويٌّ ، وليس كلُّ نحويٍّ بليغاً ، وليس علم المعاني سوى دراسة للأبواب النحوية ، ولكنها دراسة ترتفع من الحديث عن ضوابط النص _ وإن كان أساساً لها _ إلى الحديث عن جمالياته والنظر إلى حسن تأليفه ومقاصده وجودة لفظه ومدى موافقته للمعنى المراد الذي يجب أن يكون راقياً بعيداً عن الابتذال ، وإذا كان النحو معنياً بصحة التراكيب ، فإن البلاغة معنية بالغوص في معانيها ، ولذا سُمِّي علم المعاني : النحو العالي ، وإذا كانت الفصاحة واقعةً على الكلم المفردة والمركبة ، فإن الكلام لا يوصف بالبلاغة إلا إذا كان مركباً جامعاً حسن اللفظ وجودة المعنى[78] .

ثبت المصادر والمراجع

1- الخصائص ج1 / ص95 . تأليف أبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الثالثة ، 2008 م .

2- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ج1 /ص17 ، تأليف كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن الأنباري (ت577هـ) ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد بإشراف بديع إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الثانية ، 2007 م – 1438 هـ .

3- وهذا الرأي لابن بابشاذ واختاره علي بن سليمان ، ينظر : كشف المشكل في النحو ص134 . ، وهو الذي اختارته الدكتورة صفية مطهري أيضاً ، ينظر : الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية ص 114 ، تأليف الدكتورة صفية مطهري ، من منشورات اتحاد الكُتّاب العرب – دمشق ، 2003 م .

4- كشف المشكل في النحو ص 134 ، تأليف علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت599هـ) ، دراسة وتحقيق الدكتور هادي عطية مطر الهلالي ، الطبعة الأولى ، 1423 هـ - 2002 م ، دار عمار للنشر والتوزيع – عمّان .

5- الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية ص115 – 116 .

6- معاني الأبنية في العربية ص9 ، تأليف الدكتور فاضل صالح السامرائي ، الطبعة الأولى ، 1401 هـ - 1981 م .

7- دلالة الجملة الاسمية في القرآن الكريم ص46 ، تأليف شكر محمود عبد الله ، الطبعة الأولى ، 2009 م ، دار دجلة – عمان .

8- في النحو العربي قواعد وتطبيق ص27 ، 28 ، تأليف الدكتور مهدي المخزومي،دار الرائد العربي– بيروت ، الطبعة الثانية ، 1406 هـ - 1986 م .

9- الكتاب ج 4 / ص 340 . ، تأليف عمرو بن عثمان بن قنبر الملقّب بـ "سيبويه" ، علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب ، منشورات دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ، 1420 هـ - 1999 م.

10- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ص51 . تأليف الإمام أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، علَّق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الثانية ، 2007 م .

11- كشف المشكل ص136 - 494 .

12- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ج1 / ص14 ، تأليف الإمام جلال الدين السيوطي (ت911هـ) شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم ، الشركة الدولية للطباعة – مدينة 6 أكتوبر ، 1412 هـ - 2001 م ، عالم الكتب – القاهرة.

13- كشف المشكل ص137 .

14- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج1 / ص103 ، تأليف جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (708هـ / 1309 م – 761 هـ / 1360 م) ، وبذيله مختصر مصباح السالك إلى أوضح المسالك ، تأليف الدكتور بركات يوسف هبود ، دار ابن كثير – دمشق ، الطبعة الأولى ، 1426 هـ - 2005 م .

15- البسيط في شرح جمل الزجاجي ج1 / ص302 ، تأليف ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي الإشبيلي السبتي (599-688هـ) تحقيق ودراسة الدكتور عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى 1407هـ - 1986 م- جامع الدروس العربية ص90 ، تأليف الشيخ مصطفى الغلاييني ، دار الحديث – القاهرة ، 1426 هـ - 2005 م .

16- جامع الدروس العربية ص91 .

17- شرح التسهيل ج1 / ص166 ، تأليف جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك (ت672 هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد ، منشورات دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى 1422 هـ - 2001 م - ارتشاف الضرب من لسان العرب ص961 ، تأليف أبي حيان الأندلسي (745 هـ) ، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد ، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب ، مطبعة المدني – القاهرة ، الطبعة الأولى 1418 هـ - 1998 م ، الناشر مكتبة الخانجي – القاهرة .

18- شرح المفصل ج3 / ص352 ، تأليف موفّق الدين أبي البقاء يعيش بن علي ابن يعيش (ت643 هـ) ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب ، منشورات دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ، 1422 هـ - 2001 م .

19- الكتاب ج1 / 47 – ما ينصرف وما لا ينصرف ص6 ، تأليف أبي إسحاق الزجّاج (230-311هـ) ، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة ، الشركة الدولية للطباعة – مدينة 6 أكتوبر ، الطبعة الثالثة 1420 هـ -2000 م ، الناشر مكتبة الخانجي – القاهرة .

20- أسرار النحو ص211 ، تأليف شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا ، تحقيق الدكتور أحمد حسن حامد ، منشورات دار الفكر – عمان .

21- أوضح المسالك ج2 / ص335 – 336 .

22- الكتاب ج1 / ص47 .

23- كشف المشكل في النحو ص424 .

24- المصدر السابق ص138 .

25- المصدر السابق ص141 .

26- شرح التسهيل ج1 / ص118 .

27- همع الهوامع ج1 / ص194 .

28- شرح الرضي على الكافية ج2 / ص401 ، 402 ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ، الطبعة الثانية ، 1996 م .

29- الكتاب ج3 / ص312 .

30- ما ينصرف وما لا ينصرف ص104 .

31- شرح الرضي على الكافية ج2 / ص480 - 484 .

32- ما ينصرف وما لا ينصرف ص106 .

33- كشف المشكل في النحو ص495 .

34- شرح المقدمة الجزولية الكبير ج1 / ص209 ، تأليف أبي علي عمر ابن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين (562-654هـ) ، درسه وحققه الدكتور تركي ابن سهو بن نزال العتيبي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية 1414 هـ - 1994 م .

35- وهذا تعبير الزمخشري فلم يقل : لأولي العقل خلافاً للنحويين ؛ لأنها وردت في كتاب الله مراداً بها المولى عزوجل ، وهو سبحانه يوصف بالعلم ولا يوصف بالعقل ، ينظر: شرح المفصل ج2 / ص414 .

36- رصف المباني في شرح حروف المعاني ص377 ، تأليف الإمام أحمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق الأستاذ الدكتور أحمد محمد الخرّاط ، دار القلم - دمشق ، الطبعة الثالثة - 1423 هـ - 2002 م .

37- شرح المفصل ج2 /ص402 ، وقد جعلها المرادي سبعة أقسام مضيفاً إليها أن تكون معرفة تامة في باب (نعم وبئس) وأن تكون صفة وهذان القسمان قال بهما بعض النحاة ، ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني ص336 ، 341 ، تأليف الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل ، منشورات دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى 1413 هـ - 1992 م .

38- المصدر السابق ج2 / ص426 .

39- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج2 / ص276 ، شرحها وعلّق عليها تركي فرحان المصطفى ، منشورات دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الثانية ، 1426 هـ – 2005 م .

40- شرح المفصل ج3 / ص135 .

41- معاني النحو ج4 / ص69 ، تأليف الدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر – عمان ، الطبعة الثالثة ، 1429 هـ – 2008 م .

42- المتماثلة مثل : المحمدان والصديقان مما يغني عن تكرار الاسمين المتفقين لفظاً ومعنى ، والمتغايرة مثل : الملوان : الليل والنهار، والحجران : الذهب والفضة ، والأسودان : التمر والماء وهذا مما لم يتفق لفظه ، ينظر : المزهر ج2 / ص173 .

43- شرح المفصل ج3 / ص213 .

44- – تفسير التحرير والتنوير ج24 / ص197 . تأليف الشيخ الطاهر بن عاشور ، الدار التونسية للنشر ، 1984 م .

45- المزهر ج2 / ص88 ، 191 ، تأليف العلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، شرحه وضبطه وصحّحه وعنون موضوعاته وعلّق حواشيه محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، دار الجيل – بيروت ،

46- شرح المفصل ج4 / ص3 .

47- شرح الكافية الشافية ج2 / ص205 .تأليف أبي عبد الله جمال الدين محمد ابن عبد الله بن محمد بن مالك الطائي الجياني الشافعي (672 هـ) ، تحقيق علي محمد عوض و عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية – بيروت ، 1420 هـ – 2000 م .

48- شرح المفصل ج3 / ص165 .

49- معاني النحو ج2 / ص298 .

50- شرح الرضي على الكافية ج2 /ص105 .

51- الأصول في النحو ج1 / ص37 . تأليف أبي بكر محمد بن سهل بن السراج (316 هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1417 هـ – 1996 م .

52- يستثنى من ذلك ما كان متعلقاً بأفعال الله تعالى وصفاته ، كفعل الكينونة الذي إذا ارتبط بصفات الله فإنه يحمل دلالة الزمن المطلق .

53- المقرب ج1 / ص45 ، تأليف علي بن مؤمن بن عصفور (669 هـ) ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني – بغداد ، الطبعة الأولى ، 1391 هـ – 1971 م .

54- حاشية الخضري ج1 / ص443 ، ووجه مجازيته أن الظرف موضوع أساساً للوعاء ذي الحدود الذي توضع فيه الأشياء ، كالأواني لأنها أوعية لما يجعل فيها وأخذ هذا اللفظ للتعبير عما تقع فيه الأحداث من الأزمنة والأمكنة فصارت كالأوعية لها ، ينظر : شرح المفصل ج1 / ص422 .

55- معاني النحو ج2 / ص155 .

56- ارتشاف الضرب ج3 / ص1389 . .

57- شرح الكافية الشافية ج1 / ص302 ، يرى الدكتور تمام حسان أن ظرفية الظرف قرينة تخصيص لتقييد زمن الإسناد أو مكانه ، أما ظرفية حرف الجر فهي قرينة نسبة تأتي لبيان نسبة الحدث إلى ظرف يحتويه ، ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ص197 ، تأليف الدكتور تمام حسان ، دار الثقافة – الدار البيضاء ، 1421 هـ – 2001 م .

58- حاشية الخضري ج1 / ص447 .

59- شرح المفصل ج1 / ص423 – حاشية الخضري ج1 / ص450 .

60- شرح المفصل ج4 / ص144 .

61- الكتاب ج1 / ص222 .

62- معاني النحو ج3 / ص127 .

63- نفسه ج3 / ص 129 .

64- معاني الأبنية في العربية ص46 .

65- حاشية الخضري ج2 / ص57 .

66- أسرار النحو ص223 ، أما إذا أضيف وأريد به الحال أو الاستقبال فإن الإضافة هنا تكون لفظية فقط ،

67- معاني القرآن ج2 / ص202 ، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت207هـ) ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، دار السرور ، 1955 م .

68- المقتضب ج4 / ص149 ، تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت285هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب – بيروت ،

69- معاني الأبنية في العربية ص47 ، تأليف الدكتور فاضل صالح السامرائي ، الطبعة الأولى 1401 هـ - 1981 م .

70- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ج1 / ص149 ، تأليف ضياء الدين نصر الله بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم ابن الأثير الجزري (ت637هـ) ، حقّقه وعلّق عليه الشيخ كامل محمد محمد عويضة ، منشورات دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ، 1419 هـ - 1998 م .

71- هذه الدلالات هي بعض القرائن التي تفرد الدكتور تمام حسان بجمعها والحديث عنها في كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" وتبعه العديد من الباحثين في بيان أهميتها .

72- القرينة في اللغة العربية ص135 ، تأليف الدكتورة كوليزار كاكل عزيز ، دار دجلة – عمان ، الطبعة الأولى 2009 م .

73- الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى ص548 ، تأليف مراجع عبد القادر بالقاسم الطلحي ، منشورات جامعة قاريونس .

74- اللغة العربية معناها ومبناها ص195 .

75- الجواز النحوي ص551 .

76- دلائل الإعجاز في علم المعاني ص127 ، تأليف الإمام عبد القاهر الجرجاني ، شكله وشرح غامضه وخرَّج شواهده وقدَّم له ووضع فهارسه الدكتور ياسين الأيوبي ، المكتبة العصرية – صيدا ، 1428 هـ - 2007 م .

77- المثل السائر ج1 / ص24 .

78- كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ص125 ، تأليف يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي ، طبع بمطبعة المقتطف – مصر ، 1914 م ، دار الكتب الخديوية .